الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
ومستشار مشاريع ودراسات القطاع العام

**مدخل :**

إذا كانت صور التهميش والحرمان والفقر تكاد تشكل ظاهرة تعم غالبية الأرياف اللبنانية شاهدة بذلك على التقصير والإهمال الرسميين، إلا أنها في قضاءي بعلبك – الهرمل تتكثف إلى حد كبير لتسفر عن التفاوت السياسي والإجتماعي والمناطقي بل وحتى القطاعي الذي أنتجه النظام الطائفي في لبنان، فعلى أبواب هذين القضاءين، اللذين يعتبران من الأقضية الأكثر حرماناً وتهميشاً في لبنان، حيث يتراوح دخل الفرد فيهما بين ٦٣ و ١٣٠ دولاراً، كانت وما زالت في كل مرة تتوقف المشاريع الإنمائية.

ومن المفارقات المؤلمة أن يعاني قضاءي بعلبك والهرمل من الجفاف ، حيث نجد أن أغلب زراعاتها بعلية، إلى جانب إنتشار مستويات مرتفعة من الجوع والبطالة في وقت يعد فيه هذين القضاءين مناطق زراعية من الدرجة الأول تضم أكثر من نصف مجمل الاراضي اللبنانية الصالحة للزراعة ويعتمد ثلاثة أرباع السكان فيها على الزراعة في تكوين مداخيلهم إضافة إلى مساهمتها بنسبة كبيرة من الانتاج الزراعي الإجمالي في لبنان. كما أنها تزخر بالمصادر الرئيسية للثروة المائية في لبنان ( العاصي والليطاني وعشرات الينابيع الغزيرة كاليمونة واللبوة وعيون أرغش والعاصي والدفاش والرعيان ورأس العين وعين الزرقاء ومرجحين والفاعور ...) .

وتعاني هذه المنطقة اليوم من ضغط ثلاث أزمات : أزمة السياسات التي استحكمت ما بين الاستقلال والحرب ، والتي عكست إصرار الطبقة المهيمنة على ترك فجوات إنماء هائلة، وأزمة الفراغ الاقتصادي الذي لم تكترث الدولة لملئه بعد تقويض بنيان الاقتصاد الاستثنائي ، وأخيراً أزمة الركود الاقتصادي وتدهور أوضاع المالية العامة ، ما حبس إلى حد بعيد مصادر إنتاج الدخل ورفع تكاليف الاستثمار وحول الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام ، أي إلى الأقل كفاءة .

هذا الواقع المعيشي المرير يدفع الكثيرين من سكان بعلبك الهرمل ومزارعيها إما إلى الهجرة والنزوح أو للتحول إلى زراعة المخدرات بعد كساد محاصيلهم الأساسية في غياب الخيارات البديلة الناجحة. وقد زاد من تعقيدات هذا الواقع القرار الأخير بحظر هذه الزراعات الممنوعة . فبعد أن طوت المنطقة مرحلة الاقتصاد الاستثنائي ، الذي عوضها لزمن نتائج الحرمان، وكفى الدولة مؤونة إيلائها ما تستحق من رعاية ، زرحت المنطقة من جديد تحت وطأة التجاهل الثقيل ، فالموارد الاقتصادية القليلة جرى تجفيف منابعها ، والبنى التحتية بقيت على عهدها من الترهل والتخلف ، وطال الدخول الفردية تراجع حاد في ظل انعدام الفرص وتفشي البطالة.

لقد تركت أزمة الركود الاقتصادي وتدهور أوضاع المالية العامة إنعكاسات خطيرة على المناطق الفقيرة وفي مقدمتها بعلبك – الهرمل ، وذلك لاسباب ثلاثة هي:

- الاول : إمتصاص قطاعات ومناطق محددة لمعظم شطور التوسع المالي الهائل الـذي حفل به النصف الاول من التسعينات ، ولم يشمل الانفاق الحكومي كما هو معروف ، منطقة البقاع بنصيب ملموس ، وفي الوقت نفسه أهمل القطاع الزراعي الذي يغلب على أنشطتها.
- الـثاني : عجـز القطاع الخاص عن تعبئة موارده ، ما حرم المنطقة من إحدى خيـارات التنمية ، وهي حث الاستثمارات غير الحكومية على إكتشاف فرصها في هذه المنطقة ، من دون إنكار الدور الاصلي للدولة فيها .
- الـثالث : لم تراكم المنطقة في عهد الانفتاح المالي ، ما راكمته مناطق أخرى ، مـن رسـاميل ووفورات ، تلك التي ساعدتها لاحقاً على التخفيف من حدة الركود وتوفير بعض شروط البقاء .

وهـذه الوثيقـة إذ تعكس مساهمة المؤتمر في استطلاع وتحديد الازمة المستعصية في قضـاءي بعلـبك والهـرمل ، وتلمس فرص وشروط النهوض بالمنطقة على مستوى السياسات والخطط العامة والقطاعية ، فإنها تطمح أن تشكل مستنداً لسياسات عاجلة وناجحة للانقاذ ولحلول اسـتراتيجية بعيـدة المـدى. عـلها تسـهم بذلك في إحياء الاهتمام الوطني والحكومي بمعالجة المصـاعب والعقـبات التي تعترض إنماء هذه المناطق ، بعد إهمال تاريخي مزمن ترك فراغاً إنمائياً كبيراً عجز القطاع الخاص والمجتمع الاهلي عن سده .

## ١ – في عوامـل ومؤشـرات الأزمـة الإقتصادية والإجتماعية في قضاءي بعلبك – الهرمل:

يجـد المؤتمـر أن أصل الأزمة في جانبها الإقتصادي يعود إلى المشاكل التقليدية التي يعـاني منها القطاع الزراعي في لبنان عموماً. وهذه المشاكل تبرز مضاعفاتها بحدة أشد ووطأة أكبر في قضاءي بعلبك و الهرمل لعدة أسباب أبرزها ما يلي :

أولاً : أن هذه المناطق هي مناطق زراعية بطبيعتها حيث تعتبر الزراعة المورد الرئيسي لسكانها، مما يجعلها شديدة التأثير بمشاكل القطاع الزراعي .

ثانياً : التجاهل والغياب التقليدي للسلطات العامة عن هذه المناطق منذ فترات طويلة تمتد إلى ما قبل الحرب الأهلية بكثير، مما يؤدي إلى مفاقمة المشاكل وتعقدها . يؤدي هذا الغياب إلى عرقـلة الكثير من المشروعات والبرامج وانعدام الرقابة بحيث تحولت المنطقة إلى ساحة مفـتوحة للسـلع والمنـتجات المهـربة من الخارج، ولقلة من السماسرة والمرابين الذين يتحكمون بمنافذ التصريف ومصادر التمويل ...

ثالثاً : غياب السياسات والبرامج الإقتصادية البديلة بعد إنقطاع المورد المعيشي الأهم لهذه المناطق في أعقاب إتلاف وحظر زراعة المخدرات في بداية التسعينات .

رابعاً : خضوع الإنتاج الزراعي والحيواني في هذه المناطق لتقلبات المناخ بشكل شبه كامل، في غياب السدود والبحيرات وشبكات الري ، وفي ظل ارتفاع المخاطر ، وعدم شمول خدمات قطاع التأمين لخسائر وأضرار هذا القطاع .

خامساً : الأوضاع المعقدة المحيطة بالملكيات العقارية في المنطقة مما يحول دون الإستفادة من التسليفات المصرفية المتوفرة، على ضآلتها، وخصوصاً عبر شركة كفالات .

سادساً : الهجرة والنزوح الكبيرين لأبناء المنطقة مما يؤدي إلى ندرة اليد العاملة المتخصصة الأمر الذي ينعكس سلباً على الزراعة والتصنيع الغذائي في غياب المدارس الفنية المتخصصة .

أما أبرز المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي في قضاءي بعلبك و الهرمل، كما في بقية المناطق، فهي :

أ ) ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية من مبيدات وأسمدة وبذار وأعلاف، والكلفة المرتفعة لضمان الأراضي الزراعية، مما يرفع من كلفة الإنتاج المحلي قياساً إلى منتجات دول مجاورة كسوريا ومصر والأردن، وإن كانت كلفة الفاكهة والخضار تبقى مع ذلك أدنى قياساً إلى قبرص وأوروبا والكيان الإسرائيلي . وهذا الإرتفاع في كلفة الإنتاج يقلص من قدرة المنتجات اللبنانية على الإستفادة من إتفاقيات تسهيل التبادل التجاري بين لبنان والخارج من ناحية وعلى منافسة المنتجات المستوردة من ناحية أخرى .

ب ) مشكلة التسويق التي يزيد من حدتها غياب شبه تام لقنوات التسويق والعمل التعاوني الزراعي والافتقار إلى مراكز تخزين وتوضيب وبرادات مناسبة للإنتاج الزراعي والحيواني . وهذا إلى جانب الكلفة المرتفعة للإنتاج والمنافسة الإغراقية للمنتجات المستوردة والمهرّبة من الخارج . ومن الجوانب الأخرى لمشكلة التسويق تشدد شركاء لبنان التجاريين في إعتماد المواصفات والمقاييس وفرض الضرائب على المنتجات الزراعية اللبنانية (كمصر والأردن)، وكذلك سلبية بعض الإتفاقيات التجارية (كالاتفاقية الأردنية – اللبنانية ) التي تؤدي إلى إغراق الأسواق المحلية بالخضار المستوردة المدعومة في ذروة المواسم. هذا إلى جانب عدم الشفافية ونقص المعلومات عن السوق الداخلي والأسواق الخارجية .

ج ) ندرة مصادر التسليف الزراعي الميسر لفترات متوسطة وطويلة الأمد .

د ) غيـــاب الـــرقابة والإرشـــاد في مجالي الإنتاج الزراعي والحيواني، وكذلك غياب الخدمات الـــبيطرية، مما يحد من تطور هذه القطاعات ويؤدي إلى تردي نوعية الإنتاج من ناحية، ويعيق فرص قيام قطاع تصنيع زراعي ناشط بسبب اكتساح الزراعات المدعومة كالشمندر الســـكري والقمـــح والتـــبغ سهول المنطقة على حساب الزراعات الأخرى القابلة للتصنيع والمطلوبة عالمياً في آن.

هـــ) الكـــلفة المرتفعة للبنى التحتية والخدمات، إن وجدت، من كهرباء ومياه ونقل ومحروقات وإتصـــالات، مما ينعكس سلباً على القدرة التنافسية ليس للمنتجات الزراعية وحسب وإنما لقطاع التصنيع الغذائي أيضاً .

و ) قلة المراعي وندرة الموارد العلفية الرخيصة وذات النوعية الجيدة .

فـــي الجانب الإجتماعي وجد المؤتمر أن وضع الخدمات العامة ينطوي على نقص فادح فـــي عدد المدارس الرسمية في مختلف المستويات التعليمية، إلى جانب تسرب مدرسي كبير، في مـــنطقة يعتـــبر أكـــثر من ٦٢% من سكانها دون عمر ٣٠ سنة. وهو مؤشر على احتمال تدني مستوى الإنتاجية ، الى جانب إرتفاع نسبة البطالة التي قدرت عام ١٩٩٧ بحوالي ١٦,١ % من إجمالي قوة العمل ، وهي نسبة تبلغ ضعفي نسبة البطالة على صعيد لبنان ككل ( ٨,٥ % ) .

وعلى صعيد إجتماعي آخر يتبين أن متوسط الدخل الفردي السنوي من النشاط الرئيسي فـــي القطاع الخاص في قضاءي بعلبك والهرمل كان عام ١٩٩٩ يشكل أقل من ٧٥ % من دخل الفـــرد الســـنوي مـــن النشاط الرئيسي على صعيد لبنان ، فيما ٥٧ % من الاسر ( متوسط عدد أفـــرادها لا يقل عن خمسة ) في هذين القضاءين يقل دخلها الشهري عن ٨٠٠ ألف ليرة ، مقابل ٤٠ % على مستوى لبنان كله .

كمـــا لاحـــظ المؤتمـــر نقصاً شديداً في شبكات التزود بالطاقة الكهربائية ومياه الشرب، إضافة إلى تقادم الشبكات الموجودة واهترائها .

ويمتد النقص ليشـــــمل قطاعات الصحة، إذ لا تتعدى تغطية خدمات الاستشفاء والطبابة ٥٣% مـــن العـــائلات فـــي بعلبك و الهرمل . كذلك الأمر بالنسبة لشبكة الصرف الصحي التي يقتصـــر وجودها على شبكة قديمة مهترئة في بعض أحياء مدينتي بعلبك و الهرمل، فيما يستخدم نحو ٦٨% من المنازل الحفر الصحية للتخلص من المياه المبتذلة مما يتسبب بتلوث مياه الشرب الموجودة والآبار الحوفية .

## ٢ – تقويم عام للسياسات والبرامج :

يرى المؤتمر أن ما سمي "ببرنامج التنمية الريفية المتكاملة لقضاءي بعلبك – الهرمل" قد تميز بالهدر وسوء التنفيذ . وهو قد اقتصر على تدخلات إنمائية اجتماعية واقتصادية تنزع لمعالجة النتائج بعيداً عن البحث في الأسباب المتمثلة في غياب السياسات الزراعية وعشوائية السوق مما أتاح للأطراف الدولية والإدارات الرسمية المحلية المعنية على حد سواء، التنصل من صعوبات وأكلاف مستلزمات برنامج آخر وأعفاها من المساءلة السياسية والإلتزام بالمنهج التنموي الإقتصادي الزراعي المتكامل المكلف والمحرج لهم. لذلك اكتفت هذه الأطراف والإدارات مجتمعة بتوفير مبلغ ١٦,٧ مليون دولار من أصل ٣٠٠ مليون دولار مقدرة للمرحلة الأولى من تنمية المنطقة .

أما على صعيد القروض ودعم الصادرات الزراعية التي تقدم للمزارعين، فقد رأى المؤتمر أن هذه التسهيلات على قلتها، تقتصر الإستفادة منها على الحيازات الزراعية التي تتمتع بقدرات تسويقية عالية غالباً ما تفتقد إليها الخيارات الصغيرة والمتوسطة .

## ٣ – الخطوط العامة لتجاوز الأزمة:

نظراً لتداخل عوامل الأزمة الإقتصادية والإجتماعية في قضاءي بعلبك و الهرمل واتخاذها طابعاً شمولياً في آن، في مختلف مراحل الحلقة الزراعية، من تمويل وإنتاج وتصريف، فإن المؤتمر يعتبر أن الحل الناجح لهذه الأزمة لا بد أن يكون ضمن استراتيجية زراعية وإنمائية شاملة . إذ لا معنى لإيجاد البنى التحتية الزراعية من طرق زراعية وشبكات ري وما إلى ذلك، من دون توفير التمويل اللازم وتفعيل التصنيع الزراعي وتأمين قنوات التصريف . كما انه لا معنى لكل ذلك من دون إدخال ما يسمى بتكنولوجيا ما بعد الحصاد لتمكين المزارع من الحفاظ على محصوله بكمية أكبر ونوعية أفضل ولمدة أطول . وهذا ما تفتقد إليه معظم البرامج التعليمية والإرشادية على اختلاف جهاتها ومصادرها، ولذلك يلاحظ ارتفاع نسبة الخسائر في محاصيل الخضار والفاكهة والأزهار في المنطقة، والتي قد تصل إلى ما يتراوح بين ٣٠% إلى ٩٠% خلال أيام، بل وساعات قليلة.

ويجد المؤتمر أن الفجوة الكبيرة بين الإنتاج الحيواني وحاجات الطلب المحلي توفر السوق اللازمة لتطوير هذا القطاع متى ذللت الصعاب والمعوقات التي تواجه المشروعات القائمة حالياً وتأمنت الحماية الضرورية له . كما أن المساحات الواسعة المتوفرة في المنطقة توفر المراعي الطبيعية ، بعد تأهيلها ، بكلفة متدنية نسبياً . مما يجعل من قطاع الانتاج الحيواني قاعدة حيوية للنهوض بإقتصاديات مناطق بعلبك والهرمل ، باعتباره حجر الزاوية في الاستراتيجية

الـــزراعية المشـــار اليها ، الى جانب مرتكزات أساسية أخرى ، من أهمها إيجاد مجلس إنمائي خـــاص يـــتولى مهـــام إنماء وتطوير المنطقة، وإدخال زراعات بديلة ذات قيمة مضافة عالية ، كزراعات القطن والزعفران ودوار الشمس وفول الصويا والزيتون والتوت والقمح وبذار البطاطا بالاضافة الى زراعات الخضار الشتوية والبندورة الموجودة حالياً .

وعـــلى صـــعيد آخر يرى المؤتمر أن التطور التكنولوجي المتسارع الذي تشهده أنظمة الإتصـــالات والمواصـــلات في العالم لا بد أن يفرض، في شقه الإيجابي، تفاوتاً كبيراً في تكلفة عناصر الإنتاج بين الريف والمدينة، بما يجعل هذه الكلفة أرخص نسبياً في الأرياف، ومنها طبعاً قضـــاءي بعلبك و الهرمل. مما يمنح هذه المناطق الفرصة لاستقطاب المؤسسات الإنتاجية على اخـــتلافها، متى توفرت البنى التحتية والخدمات الكامنة واللازمة لنشاط هذه المؤسسات، من مياه وكهـــرباء وهـــاتف وصرف صحي ونقل ... وفي هذا الإطار يعتبر المؤتمر أن توفير شبكة من الـــنقل العـــام، تكون عملية ورخيصة تربط بين العاصمة وضواحيها من جهة وقضاءي بعلبك و الهرمل من جهة ثانية، إلى جانب تطوير أوتوستراد بعلبك – شتورة، بما فيه وصلته بالاوتوستراد العـــربي، وتطويـــر وتوســـيع طـــريق بعلبك – الهرمل، من شأن ذلك تشجيع الهجرة المعاكسة للمؤسســـات والســـكان نحو المناطق الريفية المذكورة. مما يوفر أيضاً حلاً مثالياً لمشكلة التلوث البيئي الفظيع في العاصمة وضواحيها .

كذلـــك يلفت المؤتمر إلى الموقع الجغرافي لهذه المناطق بين العاصمة بيروت من ناحية والعمق السوري والعربي من ناحية أخرى مما يوفر لقضاءي بعلبك و الهرمل فرصة ثمينة للقيام بدور الوساطة في الحركة الاقتصادية بين الجهتين متى تم استغلال هذه الميزة بالشكل المناسب .

وبالنسبة للتعاون مع المنظمات والهيئات الدولية المعنية فإن المؤتمر يؤكد على المطالبة باســـتمرار الدعم والمساعدات التي تقدمها هذه المنظمات والهيئات، على قلة هذه المساعدات، في مجـــال شبكات الري والطرق وإنشاء المصانع . كما يوصي بالاشتراط على أية جهة دولية تقدم المشورة الزراعية للبنان أن يضم فريقها خبراء لبنانيين أيضاً .

كما يؤكد المؤتمر على ضرورة توفير الحد الأدنى من الحماية للمنتجات الزراعية سواء من منطقتي بعلبك و الهرمل أو من باقي المناطق الزراعية اللبنانية، واعتماد مبدأ المعاملة بالمثل في التبادل التجاري مع بقية الدول، وخصوصاً منها تلك التي تفرض رسوماً جمركية مرتفعة على المنتجات اللبنانية المصدرة إلى أسواقها، أو تضع قيوداً كمية ونوعية على هذه المنتجات أو توفير الدعم لمدخلات الإنتاج لمنتجاتها المصدرة إلى السوق اللبنانية .

ويلفت المؤتمر أيضا إلى ضرورة إيجاد الآليات المناسبة لربط الإنتاج الزراعي بحاجات الصناعات الغذائية الناشئة في المنطقة، وتشجيع نقل وتبادل المعلومات والمحصول بين المزارع والصناعي .

## ٤ – في السياسات المطلوبة للنهوض بالزراعة في بعلبك – الهرمل

إنطلاقاً من اعتبار قضاءي بعلبك و الهرمل مناطق زراعية بامتياز، حيث تشكل المساحة القابلة للزراعة في هذين القضاءين نحو ٢٥,٧% من المساحة القابلة للزراعة في لبنان ، وتؤمن الـزراعة الدخل الأساسي لنحو ٢٧% من العائلات المصنفة من ذوي الدخل المتدني، كما تتوفر اليـد العامـلة الزراعية الرخيصة والمتمرسة ، فإن المشاركين في المؤتمر يؤكدون أن لا إنماء لبعلـبك و الهرمل من دون إنماء القطاع الزراعي فيهما وفق خطة زراعية تعالج قضايا الإنتاج الـزراعي، مـن ارض ومياـه وتسليف وعمالة ومواد أولية وتسويق وكلفة إنتاج بمنظار بيئي وعلمي.

ولا بد لهذه الخطة أن ترتكز على مسح دقيق للأراضي الزراعية في المنطقة وأن تستند الى مـزيد مـن الأبحاث الزراعية لتحديد أنواع التربة وصلاحيتها لمختلف المزروعات وتحديد حجـم المصـادر المائيـة ووسائل جرها وطرق استخدامها، إلى جانب دراسة الأسواق المحلية والخارجية لتحديد حجم الطلب ونوعيته بما يساعد في تحديد الزراعات المناسبة التي تتمتع بمزايا تفاضلية تستجيب لشروط المنافسة محلياً وخارجياً وتكون قادرة على حماية نفسها بنفسها .

وإذ يؤكد المؤتمر على أهمية الأبعاد المؤسساتية والتشريعية والإجتماعية لمعالجة الأزمة الاقتصـادية والاجـتماعية والنهوض بالقطاع الزراعي في قضاءي بعلبك و الهرمل فإنه يطرح العديد من الإجراءات والسياسات للنهوض بهذا القطاع على الشكل التالي :

- إنشاء مراكز الإرشاد والأبحاث العلمية الزراعية للاستفادة من التقنيات للحصول على منتجات وسلالات محسنة وراثياً، ونقل هذه التقنيات من المختبر إلى الحقل. وهذا الأمر يفرض تعاون القطاعين العام والخاص .
- إيجاد الآليات المناسبة لتخفيض كلفة المدخلات الزراعية، بما فيها المياه واليـد العامـلة واستثمار الأرض والمحروقات والكهرباء، حتى تصبح موازية على الأقل لمثيلتها في الدول المجاورة .. وإلا ستصبح المنتجات الـزراعية والحيوانية اللبنانية عموماً والبقاعية خصوصاً مكشوفة أكثر أمـام المنـتجات المماثلة المستوردة من دول الجوار مع البدء بتطبيق اتفاقية التيسير العربية بشكل كامل .
- زيادة المساحات المروية عبر تنفيذ المشاريع المقررة للمنطقة، ومنها :

- الخطـــة العشرية التي أعدتها وزارة الموارد المائية والكهربائية بكلفة ١١٠ مليون دولار لري نحو ٦٠ ألف دونم .
- تســريع عملية تنفيذ إنشاء السد على نهر العاصي وخط الجر بالجاذبية لري ١٢٠٠ هكــتار فــي ســهل الهرمل، علماً أن الوزارة تقوم بتحضير دفتر الشروط لهذا الموضوع .
- الخطـــة المرحـــلية للإنماء المناطقي والمشاريع المدروسة التي رفعها مدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية المتكاملة لقضاءي بعلبك و الهرمل لري ما يقارب ٥٧ ألف دونم .
- ومـــن مشاريع الري أيضا بناء السدود والبرك والبحيرات الجبلية بما يساعد أيضـــا على تخزين مياه الجريان الشتوي والليلي للينابيع وحفظ مياه السيول التي تتسبب بالأضرار للمزارعين. ولا بد أيضا من استكمال تأهيل شبكات الري في العديد من القرى .

وفـــي إطار الاهتمام بمشاريع الري لا بد من الالتفات إلى ضرورة ترشيد استخدام مياه الري من خلال بعض الإجراءات أبرزها ما يلي:

- مســـاعدة المزارع على اختيار زراعات أقل استهلاكاً للمياه، ومنها زراعة الأشجار المثمرة كالكرمة والزيتون ، الامر الذي ينطبق على الانتاج الحيواني أيضاً.
- إرشاد المزارعين إلى طريقة استخدام الري التكميلي في فصلي الشتاء والربيع .
- الحـــد مـــن الاســـتغلال الجائـــر للثروة المائية الجوفية بمنع الحفر العشوائي للآبار الجوفيـــة. وفـــي هـــذا المجال يؤكد المؤتمر على أهمية المشروع الذي تقوم وزارة المـــوارد المائيـــة والكهربائية بتحضيره لتغذية الثروة المائية الجوفية إصطناعياً من خلال سلسلة من الآبار في منطقة رأس العين – بعلبك وفي منطقة الهرمل .

– وبالنســـبة للتسويق فإن المؤتمر إذ يعتبر أن معالجة المشاكل على هذا الصعيد تتصل بمســـائل أخرى ككلفة الإنتاج والاتفاقيات التجارية والمواصفات إلا انه يقترح عدة إجراءات من شأنها المساهمة في تذليل هذه المشاكل، ومنها:

- التركيز على إنتاج المحاصيل المطلوبة عالمياً وتصديرها الى الاسواق الاوروبية والاميركية وفق روزنامة تتناسب مع احتياجات ومواسم هذه الاسواق .
- التوجه نحو نظام تضامني متكامل بين جميع أطراف عمليتي الإنتاج والتسويق ، بمعـــنى التعاون بين مؤسسات مستلزمات الانتاج الزراعي والمزارعين وقنوات

التســـويق وشركات التوضيب والتخزين والنقل بما يضمن نجاح عمليتي الانتاج والتسويق .

- دعـــم وتعزيز التصنيع الغذائي كأحد المخارج لمعضلة التسويق عبر امتصاص فائض الإنتاج الزراعي .
- تفعيل دور غرف التجارة والصناعة والزراعة .
- عقد اتفاقيات متوازنة مع الخارج لتصريف المنتجات الزراعية .
- دعم الصادرات الزراعية، عبر تطوير تجربة "أيدال" وتفعيل دور مكتب الفاكهة.
- إنشاء أسواق جملة في جميع المناطق اللبنانية لتوسيع السوق الداخلية .

– توفيـــر التســـليف الميســـر المتوسط والطويل الأجل. وفي هذا الإطار يرى المؤتمر وجـــوب العمل على تشجيع العمل التعاوني وتطويره كي تلعب التعاونيات دوراً ادخاريا وتسليفياً أسوة بالكثير من الدول النامية حيث يتخذ التسليف التعاوني عدة أشكال أبرزها :

- التسليف البسيط والموسمي لشراء الأسمدة والأدوية والبذار .
- التسليف المراقب: ويهدف إلى تنفيذ برامج تضعها الدولة في إطار استراتيجيتها العامة.
- التســـليف التعاوني المتكامل : وهو لا يكتفي بتأمين المدخلات والقروض، وإنما يرمي إلى حفظ وتصنيع وتوضيب وتسويق الإنتاج داخل البلاد وخارجها .

وفي إطار التسليف أيضاً يذكر المؤتمر بضرورة تنفيذ مشروع صندوق التسليف الريفي الـــذي كـــانت تقدمت به إدارة برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية في بعلبك – الهرمل برأسمال قدره ٢١,٥ مليون دولار، تساهم الدولة بمبلغ ١٠ ملايين دولار وتستفيد منه ١٤٠٠٠ عائلة و٦٠ تعاونية وشركة في المنطقة، إلى جانب توفير العمل لنحو ٤٢ ألف مواطن واستصلاح حوالي ٨٤ ألف هكتار من الأراضي الزراعية .

كمـــا يدعـــو المؤتمر الى أن تأخذ الحكومة على عاتقها تشجيع قطاع التأمين كي تغطي خدماتـــه المنـــتجات والمحاصـــيل الزراعية ، من أجل تقليص المخاطر المرتفعة التي يواجهها المزارع ، خصوصاً وأن القوانين والانظمة التي ترعى التأمين تراعي مجالات تأمين كهذه .

**٥ – في الأبعاد المؤسساتية لتجاوز الأزمة :**

يعد الفراغ المؤسسي الذي تعاني منه مناطق بعلبك – الهرمل أحد وجوه الازمة فيها، مما يفترض إيجاد التنظيم المناسب لتنفيذ برامج التنمية في المنطقة.

ويجـــد المؤتمـــر أن تشكيل مؤسسة عامة، تعنى حصراً بإنماء البقاع الشمالي وتتمتع بالاستقلالين المالي والإداري تمليه أسباب عديدة أبرزها ما يلي :

- قصور أجهزة الادارة المركزية ، إذ أن الاداء المتثاقل وغير المتسق أو المترابط من غير الممكن أن يحرك عجلة الانماء والاعمار في أوضاع معقدة ومتشابكة كالتي تعيشها المنطقة .
- الثغرات التي تعتري عمل المجالس القائمة ، كمجلس الانماء والاعمار ، ومنها:
  - العجز عن تفعيل نتائج تنفيذ المشروعات الضخمة للبنى التحتية إقتصادياً وإجتماعياً ، أو استدعاء مفاعيل تنموية تذكر لانشطتها .
  - التصاقها الشديد بالادارة المركزية بالرغم من الاستقلال المالي والاداري الذي تتمتع به.
  - خضوعها للتجاذب السياسي .
  - لم تبد إهتماماً ملحوظاً بالشأن الاجتماعي .
  - غلبة التحيز المديني على أدائها ، في الوقت الذي لم تصب نجاحاً يذكر في التنمية الريفية .
  - غلبة الجانب التنفيذي في عملها على الجوانب التخطيطية والاستشارية .
- أظهرت التجارب السابقة أن الهيئات المتخصصة ، مناطقياً أو قطاعياً كانت فاعلة أكثر من سواها في تحقيق نتائج تنموية .

ويفترض في المؤسسة المشار إليها أن تتولى **الوظائف والمهام** التالية :

- وضع المخططات العامة والقطاعية للمنطقة في إطار المخططات الوطنية ،
- وضع البرامج والسياسات الاقتصادية والاجتماعية لانماء المنطقة في إطار السياسات العامة .
- تصميم واقتراح المشروعات الخاصة بالمنطقة وبرمجة عمليات تنفيذها والاشراف عليها.
- التوفيق بين وظيفة إدارة وتنفيذ برامج النهوض بالمنطقة ، ووظيفة التنسيق بين الاجهزة والادارات المركزية والمحلية .
- القيام بمهام استشارية متنوعة للقطاع الخاص ولاجهزة القطاع العام .
- وضع برامج محلية للتسليف الميسر .
- تنظيم الهياكل والاطر الملائمة لتنمية ورعاية المشروعات الخاصة والصغيرة والمتوسطة .
- إدارة شؤون تمويل التنمية ، في إطار برامج التمويل المحلية والدولية المقررة ، والاضطلاع بدور في توفير مصادر مالية جديدة .

- إعداد الدراسات وبناء الاحصاءات المساعدة على تقدير أوضاع المنطقة ومسح إحتياجاتها .
- المساندة والدعم الاجتماعيين عبر بناء شبكات الامان الاجتماعي ، أو عبر تقديم المعونات والتعويضات المباشرة عن الاضرار .

وفي موازاة ذلك يدعو المؤتمر إلى العمل لتنفيذ الإجراءات التالية :

أ )إجراء مسح دقيق للموارد الطبيعية والمادية والبشرية الزراعية .

ب) تفعيل الإدارات والمؤسسات العامة المعنية بالشأن الزراعي، وتعزيز تواجدها في هذه المناطق، كوزارات الزراعة والاقتصاد والموارد والصحة والمالية ومكتب الفاكهة والحبوب والشمندر السكري ومصلحة الأبحاث العملية الزراعية. وربما تكون الصيغة الفضلى في هذا المجال إيجاد إطار مرجعي موحد للبرامج الزراعية عبر استعادة وزارة الزراعة المصالح والإدارات الخاصة بالزراعة والتنمية الريفية، كمشاريع الري (في وزارة الموارد) ، وادارة حصر التبغ والتنباك والسجل العقاري (في وزارة المالية)،ومكتب الحبوب والشمندر السكري(في وزارة الاقتصاد) ، والتعاونيات الزراعية والاتحاد الوطني للتسليف التعاوني (في وزارة الإسكان).

ج ) إنشاء وتطوير تعاونيات زراعية قطاعية متخصصة في مجالات الإرشاد والتوجيه والإنتاج والتمويل والتسويق والتصنيع والتخزين، مع التأكيد على أهمية هكذا تعاونيات كإطار مؤسسي ضروري للنهوض بالقطاع الزراعي والحيواني في البقاع الشمالي .

د ) إنشاء المؤسسة الوطنية للتسويق الزراعي .ويكون من وظائفها توزيع الزراعات واستلام المحاصيل وتوضيبها وحفظها وتصنيعها وتسويقها محلياً وخارجياً .

هـ ) إنشاء صندوق لتعويض المزارعين المتضررين من الكوارث الطبيعية، تمشياً مع توجهات لجنة الزراعة النيابية لتنمية الزراعة في لبنان .

و) تفعيل البلديات وتعزيز دورها على صعيد الرقابة وإعطاء الرخص وضبط المخالفات وإنشاء البنى المادية اللازمة للأنشطة الإنتاجية كشبكات الطرق والإنارة ومراكز التبريد والتوضيب والتخزين العامة، وإقامة المسالخ، وتنظيم الأسواق والمعارض الزراعية .

ز ) تعميم المدارس الزراعية ، وفق توزيع منهجي محدد في هذه المناطق ، بإعتبارها ركناً أساسياً من أركان التوجيه والإرشاد الزراعيين .

ح ) تشـــجيع العمـــل النقابي الزراعي، بما في ذلك الإنتاج الحيواني ليطال مربي النحل والأســـماك والدواجن والماشية، وإشراك الهيئات الزراعية الأهلية في بلورة التشريعات المناسبة لهذه المناطق.

ط ) إعطاء قضاءي بعلبك و الهرمل تسهيلات استثنائية ، تتناسب ومستوى الحرمان في خدمات الدعم التي تقدمها مؤسسة إيدال (IDAL ) المشجعة على الإنتاج والتصدير، مع اقتصار هذه التسهيلات على الأطر التعاونية الممثلة .

ي ) تعديـــل اهتمامات المؤسسات الأهلية العاملة في الحقل الزراعي في المنطقة لتطال المجـــالات البحـــثية والمعلوماتية لتشخيص مشاكل القطاعات الإنتاجية وبلورة البرامج المطلوبة لمعالجـــتها، واستقصـــاء فـــرص التمويل والتسويق ، وتحديد الحاجات الصناعية ( لحوم ، ألبان وأجبان، تعليب ، ..) وطاقاتها الانتاجية وجدواها الاقتصادية ، لتكون تحت تصرف المستثمرين ، وذلك بالتعاون مع مؤسسات ومراكز الابحاث الرسمية والدولية .

ك ) إيجـــاد رابطة للمهندسين الزراعيين في البقاع عموماً، والبقاع الشمالي خصوصاً، للـــتداول فـــي مشـــكلات وبرامج التنمية الخاصة بهذه المناطق من ناحية، وتشكيل إطار ضاغط لتحقيق المطالب الملحة من ناحية أخرى .

ل ) الإقلاع عن مفهوم التنفيذ الدولي لبرامج التنمية المناطقية الذي يحصر القرار الفني والتمويـــلي بين الإدارة الأجنبية للبرنامج وبين الأطراف الدولية المانحة، فتلتحق بإدارة البرامج الدوليـــة الإدارات الـــزراعية المحلية وموظفوها في البقاع كما حصل في برنامج التنمية الريفية المتكاملة .

## ٦ – في الإطار التشريعي للخروج من الأزمة :

يشدد المؤتمر على أهمية الإجراءات القانونية التالية للنهوض بالقطاع الزراعي في البقاع الشمالي خصوصاً والبقاع عموماً :

أ ) إعـــداد مخطط توجيهي عام لتصنيف المناطق ، وخاصة الزراعية منها والسياحية ، وتحديـــد المـــناطق الصناعية الملائمة للتصنيع الزراعي والحيواني ، والحاجات المرحلية للبنى التحـــتية ( طرق ، ماء ، كهرباء ، ..) والتجهيزات المواكبة ( مسالخ ، برادات ،..)، والمواضع المثلى لانشاء البحيرات والسدود .

ب ) إعـــادة الـــنظر بـــالقوانين والتشـــريعات ذات الصلة من أجل تشجيع الإستثمارات الصـــناعية، وخصوصاً منها الصناعات الغذائية، والخدماتية في مناطق البقاع الشمالي . وتوفير الحوافز الضرورية لتشجيع الهجرة المعاكسة للمؤسسات والسكان إلى هذه المناطق .

ج ) تسوية الأوضاع المعقدة المحيطة بملكية الأراضي الزراعية بإزالة الشيوع وبالضم والفرز وفقاً لما يلي :

- إعفاء الملاكين المزارعين من رسوم التسجيل العقاري لفترة محددة (٣ إلى ٥ ســـنوات) من أجل إفساح المجال أمامهم لتثبيت ملكيتهم وإجراء عمـــليات حصر الإرث والإنتقال والضم والفرز، على أن يصدر خلال هـــذه الفـــترة قانون ملزم للضم عندما لا تتعدى مساحة الارض أمتار مـــربعة معيـــنة، ويلحظ شق طرقات زراعية لا يقل عرضُها عن ثلاثة أمتار ولا يزيد عن خمسة .
- الإسراع في إنجاز طلبات الضم والفرز في القرى والبلدات التي تقدم بها أصحابها منذ أمد طويل .
- إنجاز مسح شامل للأراضي في قضاءي بعلبك و الهرمل .

د ) وضـــع قـــانون مزارعة ينظم علاقة مالكي الأراضي بمستثمريها . ويفرض إتباع الدورات الزراعية المناسبة لكل نوع من التربة حفاظاً على خصوبتها وتحسين إنتاجها كماً ونوعاً وتخفيض كلفتها .

هـــ ) وضع التشريعات المشجعة على إنشاء شركات متعددة الجنسية في القطاع الخاص بيـــن لبـــنان وسوريا تتولى الإستثمار لتطوير تقنيات زراعية وتصنيع غذائي للزراعات القائمة والجديدة كالبندورة والذرة والقطن ودورا الشمس والزعفران والقمح والزيتون والمشمش .

و ) وضع التشريعات المناسبة لتنظيم الري في المسائل التالية :

- تحديد حرم الينابيع بغية حمايتها من التعديات والجفاف والتلوث .
- إعطـــاء الإدارة مـــرونة في التعاطي مع مسألة الحقوق المائية الجديدة المترتبة للحيازات البعلية من جراء اتساع المساحات المروية .
- تحديـــد تعـــرفة اقتصـــادية وشعبية لمياه المشروعات التي أعيد تأهيلها لتسهيل عملية الجباية .

ز ) إعـــادة النظر بالاتفاقية الزراعية اللبنانية – المصرية لجهة تعديل روزنامة استيراد البطاطا والبصل والثوم إلى السوق اللبنانية بما لا يضر بالمواسم اللبنانية من هذه المنتجات الثلاثة التي تنتج بغالبيتها في منطقة البقاع، وحتى لا يكون تصدير كميات التفاح اللبناني إلى مصر على حساب هذه المنتجات الثلاثة، والروزنامة البديلة التي يقترحها المؤتمر هي على الشكل التالي :

- البطاطا اعتباراً من ١٥شباط وحتى ٢٥ آذار (بدلاً من ١ شباط إلى ٣١ آذار) .
- البصل اعتباراً من ١/١ وحتى ١ / ٤ (بدلاً من ٢/١٥ وحتى ٤/٣٠) .
- الثوم اعتباراً من ٥/١ وحتى ١ / ٤ (بدلاً من ١/١ وحتى ٥/١ ) .

ح ) إدخـــال المشـــمش اللبناني في الإتفاقية مع الأردن وتعديل روزنامة استيراد البصل الأردني إلى تاريخ ١٠/١بدلاً من ٣١ / ١٠ .

ط ) بالنســـبة للإتفاق مع سوريا يفترض السماح للمنتجات اللبنانية بالدخول إلى السوق السورية دون إجازة مسبقة على قاعدة المعاملة بالمثل .

ي ) العمـــل عـــلى فتح السوق الأوروبية أمام البطاطا اللبنانية الممنوعة من دخول هذه السوق منذ أكثر من ١٢ عام .

ك ) العمل على جعل البقاع الشمالي ( بعلبك – الهرمل ) محافظة قائمة بذاتها .

ل ) إعادة النظر بالتشريعات ووضع النصوص القانونية الكفيلة بإخضاع جميع العاملين فـــي الـــزراعة والإنتاج الحيواني لأحكام قانون الضمان الصحي والإجتماعي. وذلك إنسجاماً مع توجهـــات لجـــنة الزراعة النيابية لتنمية الزراعة في لبنان، والتي نصت على إدخال بقية الفئات العاملة في القطاع الزراعي (الأجراء المؤقتين والموسميين وغير المرتبطين بصاحب عمل معين أو مـــن أصـــحاب المشـــاريع الـــزراعية) في الضمان الصحي ، ومع أحكام الإتفاقيات الدولية والإقـــليمية الصـــادرة عن منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية التي نصت على وجوب توفير تنظيم قانوني لعمل العمال الزراعيين على اختلافهم وتوفير التقديمات الإجتماعية لهم .

## ٧ – في الأبعاد الإجتماعية لتجاوز الأزمة :

بالـنظر الى البطالة المتفشية في قضاءي بعلبك و الهرمل ، فإن المؤتمر يعتبر أن إيجاد فرص عمل مجزية، تؤمن مداخيل تكفل الحد الأدنى من العيش وزيادة إنتاجية العاملين الزراعيين أيضاً، لمواجهة التحدي المفروض على هذا الصعيد إنما يرتبط بشكل أساسي بنجاح خطط تنمية القطاعات الإنتاجية الخالقة لفرص العمل، كالزراعة، بما فيه الإنتاج الحيواني، والتصنيع وقطاع السـياحة، الأمـر الـذي يـتوقف عـلى جملة الإصلاحات القطاعية والمؤسساتية والتشريعية والإجتماعية التي سبقت الإشارة إليها .

كذلـك فـإن المؤتمر يشدد على ضرورة تنظيم أوضاع العمالة الوافدة المنافسة للعمالة المحلية في المنطقة كأحد السبل للحد من البطالة المستفحلة فيها .

وفي مجال آخر يجد المؤتمر أن وضع برامج تأهيل مهني وحرفي لتمكين الأسرة عموماً والمرأة خصوصاً من القيام بأعمال الصناعات الحرفية الصغيرة التي تعتمد أكثر على اليد العالمة منه على رأس المال من شأنه أن يزيد في مدخول الأسرة ويرفع من مستوى معيشتها.

## ٨ – السياسات القطاعية للنهوض بأوضاع قطاع الإنتاج الحيواني :

بالاستناد إلى أهمية القطاع الحيواني من حيث مساهمته بنحو ثلث قيمة الإنتاج الزراعي، والـتفاوت الكبير بين الإحتياجات المحلية من الإنتاج الحيواني (حليب ومشتقاته واللحوم الحمراء والدواجن والبيض والأسماك والعسل) وحجم الإنتاج المحلي الذي لا يغطي أكثر من ٣٠ % من هـذه الاحتياجات، وفيما تتوفر المساحات الزراعية الشاسعة والأحراج والثروة المائية من أنهار ويـنابيع فـي قضاءي بعلبك و الهرمل ، فإن المؤتمر ينظر بثقة بالغة إلى ضرورة تشجيع قيام قطـاع إنتاج حيواني ناشط يصلح كقاعدة ليس للنهوض باقتصاديات البقاع الشمالي وحسب وإنما لدعـم الإقتصـاد الوطـني أيضـاً من خلال الوفر الذي سيحققه مردود هذا القطاع في ميزان المدفوعات اللبناني . إذ يكفي أن نشير على سبيل المثال أن استغلال قسم من الأراضي الزراعية فـي منطقـتي بعلبك و الهرمل لزراعة الأعلاف من شأنه تحقيق مردود سنوي قد يتجاوز ٥٠ مليون دولار مع الإستغناء عن العلف المستورد بالعملات الصعبة وبكلفة عالية .

ومن البديهي القول أن تحقيق هذا الهدف يتطلب توفير مقومات عديدة أبرزها ما يلي:

أ ) إنشـاء هيـئة وطـنية تعـنى بشؤون هذا القطاع الذي يشمل أنشطة تربية المواشي والدواجن والطيور والأسماك والنحل .

ب ) تعزيز التعاونيات المتخصصة في هذا المجال تتولى إدارة عمليات محددة في مجال التمويل والتسويق التبريد والتخزين وتوفير المواد الأولية والتوضيب والإرشاد والتوجيه بالتعاون مع الهيئة الوطنية المشار إليها أعلاه، ومع بقية الهيئات والمؤسسات الرسمية والخاصة المعنية .

ج ) إنشاء مختبرات عامة للصحة الحيوانية بالقرب من مراكز الإنتاج، تكون على تعاون وثيق مع المختبر المركزي في العاصمة والذي ينبغي تعزيزه وتطويره .

د ) تطويـــر إهتمامات مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية الحكومية، بعد تعزيز تواجدها فـــي المنطقة، كي تطال إقامة المزارع والأحواض والمناحل النموذجية لتأصيل وتحسين الأنواع والســـلالات المقاومة للأمراض وذات الإنتاجية العالية، هذا إلى جانب تعزيز دور هذه المصلحة على صعيد الرقابة والتدريب والإرشاد في مجال الإنتاج الحيواني بالتعاون مع الهيئات الأهلية .

هـــ ) إيجاد مراكز لجمع الحليب .

و ) إيجاد منافذ لتصريف الإنتاج عبر التعاونيات وتحفيز الإستثمارات في مجال تصنيع المنـــتجات الحيوانيـــة، وكذلك عبر تشجيع الطلب المحلي على الإنتاج الحيواني المحلي من قبل المؤسسات والإدارات العامة والخاصة.

ز ) شق الطرق الزراعية .

ح ) تخصيص المراعي الكافية وتشجيع الزراعات العلفية .

ط ) إقامة المحميات للحفاظ على الثروات الحرجية والمائية والمراعي .

ي ) توفيـــر اللقاحات الخاصة بتربية المواشي والنحل والأسماك والدواجن بكميات كافية وأسعار تشجيعية .

ك) التشـــدد في مراقبة إستخدام المبيدات الزراعية وترشيد إستعمالها للحد من مخاطرها على الحيوانات وقفران النحل .

ل ) التشدد في مراقبة الأعلاف المستوردة والتأكد من مطابقتها للمواصفات .

م ) التشدد في المحافظة على المساحات الخضراء في المناطق السكنية .

ن ) تشـــجيع وتعميم استعمال الأشجار والنباتات الرحيقية مثل الكينا والأكاسيا والروبينيا في مشاريع تشجير الطرق والساحات العامة وأماكن العبادة والأوقاف والحدائق العامة والخاصة .

س ) الـــتدخل الرســـمي بقوة لدعم الإستثمارات الخاصة التي بدأت تشهدها المنطقة في مجـــالات تـــربية المواشي والدواجن ومصانع الحليب ومشتقاته وتربية النحل والطيور والأسماك (في حوض العاصي)، مما يعد بنواة لقطاع إنتاج حيواني نشط في المستقبل .

ع ) انشاء المسالخ الحديثة .

**٩ - في السياسات القطاعية للنهوض بالقطاع الصناعي في قضاءي بعلبك و الهرمل:**

يؤكـــد المؤتمر في هذا المجال على ضرورة دعم وتعزيز الصناعات الغذائية الناشئة في المـــنطقة كونها صناعة إستراتيجية تدعم الإقتصاد الوطني وتوفر المزيد من فرص العمل لأبناء المـــنطقة وتـــرفع مســـتواهم المعيشي كما تزيد من تعلق المواطن بأرضه سواء كان مزارعاً أو صناعياً .

وإذا كان القطاع الخاص هو المعني الأول والرئيسي عن عمليات الإستثمار والإنتاج في قطاعـــات التصنيع الغذائي إلا انه بدون دعم كبير من السلطة المركزية لن يكون بمقدوره القيام بالدور المطلوب، ولا سيما في قضاءي بعلبك و الهرمل .

ولذلك يرى المؤتمر أن هذا الدعم الرسمي يفترض أن يتجسد في المجالات التالية :

أ ) توفيـــر تســـهيلات مالية طويلة الأمد بفوائد ميسرة للصناعيين الغذائيين في المنطقة لتمكينهم من تطوير تجهيزاتهم وإستيعاب المواسم الزراعية وتخزينها .

ب ) دعم الصناعات المتصلة بالتصنيع الزراعي، كالمصانع المحلية المنتجة لمواد التعبئة والتغليف لتحسين إنتاجها كماً ونوعاً بكلفة متدنية نسبياً .

ج ) تـــرابط الـــتخطيط لتشجيع زراعات معينة مع التخطيط لتشجيع الصناعات الغذائية والـــزراعية، بمعـــنى توجيـــه المـــزارعين نحو زراعة الأصناف المناسبة للتصنيع وذات القيمة المضافة العالية .

د ) استحداث مناطق صناعية في مناطق محددة في البقاع الشمالي، تكون مجهزة بالبنى التحـــتية الضـــرورية للصـــناعات عمومـــاً والغذائيـــة والزراعية خصوصاً، كالكهرباء والمياه والموصلات والإتصالات .

هـــ ) إيجاد حاضنات أعمال خاصة لهذه الصناعات، تكون وظيفتها توفير الدعم الفني والتكنولوجي والإداري والقانوني والتشريعي لمشروعات التصنيع الغذائي والزراعي ... وفي هذا الإطار تكتسب برامج التدريب على إقامة المشاريع الخاصة وإدارتها أهمية استثنائية .

و ) دعـم الأبحـاث الـتي يقوم بها القطاع الخاص في مجال التصنيع الزراعي لتحديد الأصناف الملائمة لهذا التصنيع .

ز ) إيجـاد الآليـة المناسـبة لتنظيم العلاقة بين أصحاب المصانع الغذائية في المنطقة والمزارعين .

**١٠ – في السياسات القطاعية للنهوض بالقطاع السياحي في قضاءي بعلبك و الهرمل:**

لا يجد المؤتمر فرصاً واعدة لتنمية السياحة في هذه المنطقة ، رغم غناها بالمعالم الاثرية والـتاريخية والطـبيعية الخلابة ، ما لم تتوفر البنى التحتية والخدمات العامة، من شبكات طرق وإتصالات وشبكات كهرباء ومياه وصرف صحي ومراكز طبية تكاد تكون معدومة حالياً. ويرى المؤتمـر أن أي خطة للتنمية السياحية في قضاءي بعلبك و الهرمل لا بد أن تأخذ بعين الإعتبار الأمور التالية :

- إجراء مسح أثري بيئي شامل لمناطق البقاع الشمالي، على أن يلي ذلك إعداد خرائط سياحية وكتيبات دعائية تتضمن المعالم السياحية والأثرية لهذه المناطق .
- استناداً إلى المسح أعلاه لا بد من الإعلان عن محميات طبيعية للحفاظ على المعالم الأثرية وحماية الطبيعة من التدمير والتشويه (ومنها وادي العاصـي ومـنطقة عميـق، ووادي جهنم، والسفوح الجبلية في جرود الهرمل.....) .
- تحديـث المخطـط الـتوجيهي لمدينة بعلبك بما يتلاءم مع نمو المدينة ومستقبلها وحماية الأماكن الأثرية فيها من فوضى العمران . ولا بد في هـذا المجال من تعديل المخطط الداخلي للمدينة لتوسيع الطرق وتحديد مواقف للسيارات وأماكن للمشاة والمساحات الخضراء، وتأهيل الحدائق وتجميل المدخل الرئيسي للمدينة، وتوزيع الساحات العامة واعادة النظر بطبيعة عمل السوق التجاري وإضفاء الطابع التراثي والحرفي عليه .
- توفيـر الحوافـز الضـريبية والادارية اللازمة لتشجيع إقامة المرافق السياحية في المنطقة كالفنادق والمطاعم والمسارح والمنتزهات .

- وضع خطة عمل متكاملة لتأهيل وترميم المعالم الأثرية في مناطق البقاع الشمالي، ولا سيما تلك المدرجة في الجردة العامة المستملكة رسمياً من المديـــرية العامة للآثار، ومنها قاموع الهرمل ونقوش صخور بريصا، والمعابد الرومانية، في بعلبك وغيرها .. .
- دعم الصناعات الحرفية في المنطقة وتشجيع إقامة المعارض والمتاحف التراثية .
- تـــرميم المـــباني والأســـواق القديمة التراثية بما يسهم في إحياء الفنون التراثية .
- دعـــم إقامـــة المؤتمـــرات والـــندوات السياحية والتاريخية والإغترابية والمهرجانات الشعبية.
- توعيـــة السكان والمؤسسات في قضاءي بعلبك و الهرمل على ضرورة تقديم كافة تسهيلات الإقامة والتنقل للسياح والطلاب الذين يقصدون هذه المناطق .

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية ...
مركز مشاريع ودراسات القطاع ...